EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيان جمهورية مصر العربية

امام اللجنة السادسة في الدورة ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة

في النقاش العام للبند ٨٤ "سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي"

٥ أكتوبر ٢٠١٧

السيد الرئيس،

في البداية أعلن تأييد مصر لبيان وفد إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان وفد الجزائر نيابة عن المجموعة الافريقية، وأود إضافة الملاحظات التالية.

إن تعزيز سيادة القانون يعد بمثابة حجر زاوية النظام الدولي، وأحد أهم الآليات الضامنة للحفاظ على الامن والسلم، وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي، فقد ارتضى المجتمع الدولي بالاحتكام إلى سيادة القانون كأساس لحل النزاعات عوضاً عن اللجوء إلى القوة لفرض واقع قد يجور على حقوق الاخرين، حيث قطع شوطاً طويلاً في تطوير مبادئ سيادة القانون، سواء من خلال تضمين تلك المبادئ في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المختلفة، والقرارات الصادرة عن المنظمات والهيئات ذات الصلة، أو من خلال التوافق حول مبادئ القانون الدولي العرفي وما استقر عليه من ممارسات.

إلا أن هذا التطور هو خطوة على مسار وجهد مستمر لن يتكامل إلا عبر نشر الوعي بالقانون الدولي وآليات تنفيذه، وترسيخ مبدأ الامتثال الكامل إلى القرارات الدولية الملزمة، وحتمية احترام وتنفيذ أحكام المحاكم الدولية المختصة.

إضافة إلي ما تقدم، يتعين ترسيخاً لمبدأ سيادة القانون على المستوى الدولي، العمل على تسوية النزاعات الدولية المزمنة استناداً إلي القواعد القانونية المستقرة دون تمييز او محاباة سياسية، فإنهاء الاحتلال الأجنبي، والتصدي للإرهاب الدولي وداعميه بكافة السبل بما في ذلك التمويل والتحريض وتوفير الملاذ الامن، ومجابهة عصابات الجريمة الدولية المنظمة، هي اهداف لن تتحقق بصورة فعالة إلا عبر إدراك كافة الأطراف لأهمية التعاون الدولي وخطورة التقاعس في مجابهة تلك التهديدات، ونؤكد في هذا الصدد على الدور المحوري للأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية في تنسيق ومتابعة ودعم تلك الجهود، وأهمية تكامل أدوارها كل حسب مجال اختصاصه.

السيد الرئيس،

تؤكد مصر على الدور المحوري للتعاون الدولي لبناء القدرات الوطنية للدول في مجال سيادة القانون، بناءً على طلب تلك الدول واستناداً إلى مبدأ الملكية الوطنية، وتثمن في هذا السياق الجهد المشكور الذي تقوم به السكرتارية في هذا المجال، حيث اطلعنا باهتمام على تقرير السكرتير العام رقم A/72/268 حول تعزيز وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، ونود الإشادة بتبني السكرتارية نهجاً أكثر مرونة في تصميم برامج الدعم والمساعدة الأممية يأخذ في الاعتبار تباين الأوضاع والاحتياجات والاولويات للدول المختلفة، بما يعظم من مردود برامج المساعدة والدعم الفني، ويسهل من رصد أوجه القصور وتلافي تكرارها.

السيد الرئيس،

تؤمن مصر على المستوى الوطني بأن تحقيق التقدم والتنمية المستدامة يرتبط باحترام وتعزيز مبدأ سيادة القانون، ومن هذا المنطلق تعمل بصورة مستمرة على ترسيخ هذا المبدأ، وتنقيح وتطوير التشريعات الوطنية لتتواكب مع المتغيرات المعاصرة، بما في ذلك الانضمام إلي الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن توفير الدعم المستدام للتطوير المتواصل لمنظومة القضاء، ومنظومة مكافحة الفساد من كافة جوانبها التشريعية والتنفيذية، وإقرار استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بمتابعة تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة الرقابية المعنية، فضلاً عن الخضوع لعملية مراجعة تنفيذ مصر التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ختاماً، أوكد لكم سيادة الرئيس مجدداً دعم وفد بلادي لكم وأعضاء المكتب لتسيير أعمال اللجنة على أكمل وجه.

شكراً السيد الرئيس،